

السواب لاين.. حين تتحول السيولة إلى سلاح للهيمنة الأمريكية

لم تعد الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي قائمة على حجم الإنتاج، أو التفوق العسكري، أو السيطرة على أسواق الطاقة وحدها؛ بل أصبحت تركز بصورة متزايدة على موقع الدولار داخل النظام المالي الدولي، وعلى قدرة أمريكا على التأثير في حركة السيولة والتمويل عبر العالم.

ففي عالم تتشابك فيه المصارف والأسواق والديون، لم تعد القوة النقدية تعني مجرد امتلاك عملة قوية، بل امتلاك القدرة على توفيرها عندما يحتاج إليها الآخرون، والتحكم في جانب مهم من البنية التي تتحرك من خلالها الأموال. وفي هذا السياق، تبرز آلية مالية تُعرف باسم (Swap Line)، أو خطوط مبادلة السيولة، بوصفها إحدى الأدوات التي تعزز الدور الدولي للدولار، وتمنح الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي موقعاً محورياً في إدارة الأزمات المالية العالمية.

لكن ما هي هذه الآلية؟ وكيف تعمل؟ وهل تمثل تطوراً جديداً في منظومة الهيمنة الأمريكية؟ وهل يمكن اعتبارها بديلاً عن البترودولار، أو وسيلة أخرى لإنتاج الدولار وتوسيع انتشاره عالمياً؟

أولاً: ما وراء هذا المصطلح المالي

السواب لاين هو اتفاق مبادلة بين مصرفين مركزيين، يتيح لأحدهما الحصول على عملة الآخر وفق شروط محددة، ولمدة زمنية متفق عليها. وفي حالة أمريكا، يستطيع مصرف مركزي أجنبي، إذا كان لديه خط مبادلة قائم مع الاحتياطي الفيدرالي، الحصول على الدولار مقابل عملته المحلية، ثم توجيه هذه السيولة إلى البنوك والمؤسسات المالية التي تحتاج إليها. فإذا واجهت البنوك في دولة ما نقصاً حاداً في الدولار، وأصبحت عاجزة عن الحصول عليه بسهولة من الأسواق، يستطيع مصرفها المركزي اللجوء إلى خط المبادلة، والحصول على الدولار مقابل عملته، ثم إقراضه للمؤسسات المالية المحلية. وعند انتهاء المدة، يعيد المصرف المركزي الأجنبي الدولار مع نسبة الربا المتفق عليها، ويسترد عملته وفق سعر الصرف المحدد عند بدء العملية.

إذاً، نحن أمام آلية لتوفير السيولة الدولارية بصورة مؤقتة، وليس منحة مالية، ولا قرصاً مباشراً من الحكومة الأمريكية، ولا اتفاقاً لشراء النفط. لكن أهميتها الحقيقية لا تكمن في تفاصيلها الفنية وحدها، بل في الجهة التي تملك القدرة على توفير الدولار، وفي المصارف المركزية التي تستطيع الوصول إليه عندما تتعثر الأسواق.

ثانياً: لماذا يحتاج العالم إلى الدولار الأمريكي؟

إن فهم السواب لاين يبدأ من فهم المكانة التي يحتلها الدولار في النظام المالي العالمي. فالدولار ليس مجرد العملة الوطنية لأمريكا، بل هو أحد أهم عملات التجارة الدولية، والتمويل المصرفي، وتسوية الالتزامات المالية، والاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية. وتحتاج المؤسسات المالية حول العالم إلى الدولار للوفاء بالتزاماتها، حتى عندما لا تكون هذه الالتزامات مرتبطة مباشرة بأمريكا. وعندما تقع أزمة مالية، قد يتزايد الطلب على الدولار بصورة حادة، بينما تتراجع قدرة المصارف على الحصول عليه من الأسواق الخاصة.

وهنا تظهر أهمية الاحتياطي الفيدرالي، الذي يستطيع عبر خطوط المبادلة توفير السيولة الدولارية لبعض المصارف المركزية الأجنبية، بما يساعد على احتواء الضغوط المالية ومنع انتقالها إلى بقية الأسواق. وقد تجلت هذه الوظيفة خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ثم خلال أزمة جائحة كوفيد-١٩ عام ٢٠٢٠، حين ارتفع الطلب على الدولار بصورة كبيرة، واستخدم الاحتياطي الفيدرالي خطوط المبادلة لتخفيف ضغوط التمويل. وهنا تتضح إحدى ركائز القوة النقدية الأمريكية: فالعالم لا يحتاج إلى الدولار في أوقات الاستقرار فحسب، بل تزداد حاجته إليه عندما تضطرب الأسواق.

ثالثاً: من توفير السيولة إلى تعزيز نفوذ أمريكا

قد يبدو أن أمريكا، عندما تتيح الدولار للمصارف المركزية الأجنبية، تقدم خدمة مالية للدول الأخرى، وتحمل عبئاً لا يعود عليها بفائدة مباشرة. لكن هذه العملية تحقق مصالح متعددة لأمريكا:

أولها: حماية النظام المالي الأمريكي نفسه؛ لأن تعثر البنوك الأجنبية عن الوفاء بالتزاماتها الدولارية قد ينعكس على المصارف والأسواق الأمريكية، بحكم الترابط العميق بين المؤسسات المالية الدولية.

وثانيها: تعزيز الثقة بالدولار، إذ إن وجود مصدر موثوق للسيولة الدولارية في أوقات الأزمات يخفف المخاوف من انقطاع التمويل، ويشجع استمرار الاعتماد على العملة الأمريكية.

وثالثها: ترسيخ مركزية الاحتياطي الفيدرالي في النظام المالي العالمي.

فليست جميع الدول قادرة على الوصول إلى خطوط المبادلة الأمريكية، ولا تتمتع جميع المصارف المركزية بالشروط نفسها. وهذا التفاوت يجعل الوصول إلى السيولة الدولارية الطارئة ميزة مالية ومؤسسية مهمة.

ومن هنا، فإن السواب لاين يعزز نفوذ أمريكا بصورة غير مباشرة، من خلال ترسيخ موقع الدولار داخل شبكة التمويل العالمي، ومنح الاحتياطي الفيدرالي دوراً يتجاوز إدارة السياسة النقدية داخل أمريكا. ومع ذلك، ينبغي التمييز بين هذا النفوذ البنوي وبين الادعاء بأن كل عملية مبادلة تستخدم بالضرورة لتحقيق غرض سياسي مباشر.

رابعاً: البترودولار والسواب لاين.. أداتان مختلفتان لمنظومة واحدة

من الأخطاء الشائعة النظر إلى السواب لاين باعتباره بديلاً عن البترودولار، أو باعتباره نسخة جديدة منه. فالبترودولار يرتبط تاريخياً بتسعير النفط بالدولار، وتسوية معاملاته بهذه العملة، وإعادة استثمار جانب من الإيرادات النفطية في الأصول والأسواق المالية الدولارية. فعندما تباع الدول النفط بالدولار، تتولد تدفقات مالية يمكن استخدامها في التجارة والاستثمار والاحتياطيات وشراء سندات الخزانة الأمريكية وغيرها من الأصول. أما السواب لاين، فلا يعتمد على تجارة النفط أو الإيرادات النفطية، بل على توفير السيولة الدولارية للمصارف المركزية الأجنبية وفق اتفاقات محددة.

وبذلك، فإن البترودولار يدعم استخدام الدولار في أسواق الطاقة وتدفقات الإيرادات والاستثمارات، بينما يدعم السواب لاين توافر الدولار في النظام المصرفي الدولي، خصوصاً في أوقات الأزمات. إنهما آليتان مختلفتان، لكنهما تتقاطعان في تعزيز مكانة الدولار عالمياً. وإذا كان البترودولار قد أسهم في ترسيخ حضور الدولار في تجارة الطاقة، فإن السواب لاين يعزز جانباً آخر من هيمنته، يتمثل في مركزية الدولار داخل شبكة التمويل والسيولة الدولية.

خامساً: هل السواب لاين وسيلة جديدة لطباعة الدولار؟

هنا نصل إلى جوهر المسألة النقدية؛ فعندما يسحب مصرف مركزي أجنبي دولارات من خط المبادلة، يستطيع الاحتياطي الفيدرالي إنشاء أرصدة دولارية في حساب ذلك المصرف لديه، مقابل تسجيل أصول والتزامات مرتبطة بالعملية. وبهذا المعنى، قد تؤدي المبادلة إلى زيادة الأرصدة الدولارية في النظام المصرفي، أي أنها تتيح خلق سيولة دولارية جديدة بصورة مؤقتة. لكن ذلك لا يعني أن أمريكا تطبع أموالاً بلا مقابل، أو أن العملية تمول الحكومة الأمريكية مباشرة. فالبنك الفيدرالي يصدر الدولار من لا شيء والمصرف المركزي الأجنبي ملزم بإعادة الدولارات مع الربا، وتظل العملية خاضعة لشروط المبادلة وآجالها.

وهنا يجب التمييز بين ثلاثة أمور:

- إنشاء الاحتياطي الفيدرالي أرصدة دولارية ضمن عملياته النقدية.
 - توفير الدولار مؤقتاً للمصارف المركزية الأجنبية عبر خطوط المبادلة.
 - تمويل الحكومة الأمريكية لعجز الموازنة، الذي يتم أساساً عبر إصدار سندات الخزنة.
- هذه عمليات مختلفة، ولا يجوز الخلط بينها لمجرد أن الدولار حاضر فيها جميعاً.
- وعليه، فإن السواب لاين ليس آلة لإنتاج ثروة مجانية، لكنه يمنح الاحتياطي الفيدرالي قدرة إضافية على توفير السيولة الدولارية خارج أمريكا، وفق ترتيبات مالية محددة.

سادساً: هل نحن أمام شكل جديد من الهيمنة النقدية؟

إن جوهر قوة أمريكا في هذا المجال لا يكمن في طباعة الدولار وحدها، بل في أن الدولار أصبح جزءاً أساسياً من البنية التي يتحرك من خلالها الاقتصاد العالمي. فالدولار مطلوب للتجارة والتمويل وتسوية الالتزامات، والاحتياطي الفيدرالي يمتلك قدرة مؤثرة على توفير السيولة الدولارية في أوقات الأزمات. وهذا يمنح أمريكا نفوذاً مؤسسياً ومالياً مهماً، لكنه لا يجعل هذا النفوذ مطلقاً أو مضمون الاستمرار إلى الأبد.

فاستمرار مركزية الدولار يعتمد على الثقة باقتصاد أمريكا، وعمق الأسواق المالية، والسيولة المتاحة، واستقرار المؤسسات، فضلاً عن الخيارات التي تتخذها الدول الأخرى لتنويع احتياطياتها وتطوير ترتيباتها النقدية.

ومن هنا، فإن السواب لاين ليس بديلاً عن البترودولار، ولا نظاماً مستقلاً لطباعة المال، بل أداة تعزز قدرة الولايات المتحدة على إدارة السيولة الدولارية الدولية، وتدعم مكانة الدولار ضمن النظام المالي العالمي.

إن السواب لاين يكشف جانباً مهماً من طبيعة القوة في الاقتصاد العالمي المعاصر. فالقوة لم تعد تقاس فقط بما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية، أو بما تنتجه من سلع، أو بما تملكه من أسلحة، بل أيضاً بموقعها داخل شبكة التمويل والسيولة العالمية. فحين تصبح عملة دولة ما ضرورة لتمويل العالم، ويصبح مصرفها المركزي أحد أهم مصادر السيولة في أوقات الأزمات، فإن هذه الدولة لا تصدر عملة فحسب، بل تمتلك موقعاً استراتيجياً داخل النظام المالي الدولي.

وهنا تكمن القيمة السياسية للسواب لاين: ليس في كونه بديلاً للبترودولار، بل في كونه إحدى الآليات التي تساعد على استمرار مركزية الدولار، وتعزز قدرة أمريكا على التأثير في حركة السيولة العالمية. فالهيمنة النقدية لا تقوم فقط على امتلاك العملة التي يحتاج إليها العالم، بل أيضاً على امتلاك القدرة على توفيرها عندما يحتاج إليها العالم أكثر من أي وقت آخر.

أمريكا لديها دائماً حلول للمشكلات التي تواجهها، وخاصةً الاقتصادية منها، وهذا نابع من كونها الدولة الأولى في العالم، ليس على مستوى القوة العسكرية والاقتصادية فقط، وإنما على مستوى الإبداع والفكر أيضاً، فضلاً عن عدم وجود منافس حقيقي لها في هذه المجالات.

فلاحظ أنه حينما أصبحت الصين تنافسها من ناحية التكنولوجيا والاقتصاد، أصابها بعض الارتباك. وقد تكون المعركة شرسة في هذا المضمار، ولكن خلعتها بحاجة إلى دولة تكون منافسة لها في كل المجالات، وخاصةً في المبدأ؛ لأن مبدأها يشارف على الانهيار.

فظهر المبدأ الصحيح اليوم يقضي عليها قضاءً مبرماً، ولكن إن لم يتسنى لهذا المبدأ الظهور، لا سمح الله، فقد تستطيع الرأسمالية إعادة تشكيل نفسها من بدايتها، ونعيد الكرة مرة عام أخرى تحت ظلم وجشع الرأسمالية وحكامها. اللهم عجل لنا بدولة الخلافة الراشدة، لتدقّ معاقل هذا المبدأ الجشع.

كتبه للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

نبيل عبد الكريم